

تأثير أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو على معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

أ/ ليندة رزقي

د/ عزيزة بن سميّة

جامعة بسكرة

الملخص :

Abstract :

The Economic imbalances and the sovereign debt crisis in the euro zone has left many effects, which affected all the developed and emerging economies virtue of the interdependence of the markets and position of the euro zone countries in the global economy, various economic indicators for the Arab States has been affected by the crisis, and the degree of influence varies from state to state according to the degree economic openness and link Each states economy to the euro zone economy, as well as the oil-exporting and importing countries, we have focused in our study on one of the most important of these indicators, a GDP growth rate of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, where we will monitor the fluctuation of the growth rate before and after the sovereign debt crisis, and figuring out the causes of declining growth rates for these Countries.

Key words: the Sovereign Debt Crisis, the Euro Zone, the economic growth rates, The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf.

تركت الاختلالات الاقتصادية وأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو العديد من الآثار، مست جميع الاقتصاديات المتطورة وحتى النامية بحكم ترابط الأسواق ومكانة دول منطقة اليورو في الاقتصاد العالمي، وقد تأثرت مختلف المؤشرات الاقتصادية للدول العربية بالأزمة، واختلفت درجة التأثير من دولة إلى أخرى حسب درجة الانفتاح الاقتصادي وارتباط كل دولة باقتصاد منطقة اليورو، وكذلك حسب الدول المصدرة للنفط والمستوردة له، وقد ركزنا في دراستنا على أحد أهم هذه المؤشرات وهو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث سنرصد تذبذب هذا المعدل قبل أزمة الديون السيادية وبعدها ومعرفة أسباب تراجع معدلات النمو لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون السيادية، منطقة اليورو، معدلات النمو، دول مجلس التعاون الخليجي.

المقدمة:

ساهمت الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو في ظهور بعض الآثار على الاقتصاديات العربية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وقد مست هذه التأثيرات مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للدول العربية خلال فترة أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وبعدها، تمثلت في مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي التي تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير الذي ينعكس على المواطن العربي والظروف الداخلية للدولة وأيضاً ارتباطه بمعدلات التضخم والموازنة العامة والبطالة، أما أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي فهي تشمل الحساب الجاري الذي يتحكم فيه الميزان التجاري، عائدات السياحة وكذلك تحويلات العاملين العرب في الخارج، والمؤشر الثاني هو المديونية الخارجية.

من خلال هذا البحث سنحاول التركيز على أحد أهم مؤشرات الأداء المعبرة عن الوضع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو معدل النمو الاقتصادي ورصد تطوره من الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية وخلالها مروراً بأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو ووصولاً إلى ما بعدها، لمعرفة التغير الحاصل في هذه الفترة وأسبابه.

فما هي تأثيرات أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو على معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي؟ ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم خصائص اقتصاد دول الخليج العربي؟
- ما هي أهم آثار أزمة الديون السيادية على اقتصاديات الدول العربية؟
- ما هي تأثيرات أزمة الديون السيادية على معدلات النمو بدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة: من التساؤلات السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- ما يزال اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد على عائدات النفط ويتأثر أكثر بتذبذب أسعاره في السوق العالمية.
- يختلف تأثير أزمة الدول السيادية بمنطقة اليورو على اقتصاديات الدول العربية باختلاف هيكل اقتصاد كل دولة عربية على حدى ودرجة ارتباط اقتصادها باقتصاد دول منطقة اليورو.

- تأثرت معدلات النمو بدول مجلس التعاون الخليجي بالتطورات الاقتصادية بدول منطقة اليورو عبر العديد من القنوات.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء نظرة على أهم تأثيرات أزمة الديون السيادية على اقتصاد الدول العربية.
 - توضيح مدى خطورة ارتباط اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالعائدات النفطية المرتبطة بتقلبات الأسعار في السوق العالمية، والتي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة وأهمها منطقة اليورو أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للدول الخليجية.
- أهمية الدراسة:** مست تأثيرات أزمة الديون السيادية الدول المرتبطة بشكل كبير باقتصاد المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي حيث تأثرت العديد من مؤشرات الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية الموضوع، إذ اخترنا أحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي وهو معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وتوضيح مدى تأثره بالأزمة.

سنحاول الإجابة على الإشكالية السابقة من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: خصائص اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: آثار أزمة الديون السيادية على اقتصاد الدول العربية.

ثالثاً: تأثير أزمة الديون السيادية على معدلات النمو بدول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: خصائص اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

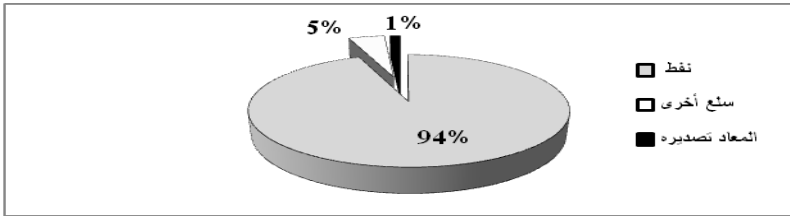
تتشترك دول الخليج في تصديرها للنفط، إذ تستفيد هذه الدول من العوائد النفطية طالما بقيت الأسعار مرتفعة، فالقطاع النفطي يشكل نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، عدا الأهمية النسبية لإيرادات الخزانة والتصدير، فتقليص الاعتماد على القطاع النفطي من شأنه إخراج اقتصاديات هذه الدول من تأثير تطورات أسواق النفط العالمية.¹

نتيجة للأزمة المالية العالمية انخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، تبعها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، هذا يبين الأهمية النسبية الكبيرة لسلعة النفط الخام في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.² لتواجه دول الخليج مرة أخرى أزمة ديون سيادية بأحد أهم شريك اقتصادي للمنطقة أثر بشكل ملحوظ على معدلات النمو بها.

1. الكويت: تعافى الاقتصاد الكويتي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية ويبقى القطاع النفطي هو المسيطر على أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فقد مثل نحو 42% من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي سنة 2011 مقارنة بنحو 38,7% سنة

2010، ويرجع هذا الارتفاع إلى عودة أسعار النفط للارتفاع بعد انخفاضها بسبب الأزمة المالية العالمية وكذلك زيادة الإنتاج النفطي، قطاع الخدمات هو المسيطر الثاني على تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للدولة،³ وبالتالي هناك هيمنة لقطاع النفط والخدمات هذه الأخيرة تعتبر قطاعات غير منتجة، كما يحتل النفط والغاز الطبيعي نسبة كبيرة من إجمالي صادرات الكويت وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تركيبة الصادرات الكويتية لسنة 2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السنوية، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت، العدد 50، 2013.

من خلال الشكل نلاحظ سيطرة قطاع النفط على معظم صادرات دولة الكويت سنة 2013 وذلك بنسبة 94%، وبالتالي فإن أي تغير في سعر النفط في الأسواق العالمية ينتج عنه تغير في قيمة صادرات الدولة وبالتالي ميزانها التجاري وإيراداتها.

2. قطر: تتميز قطر بأنها أسرع الاقتصاديات نموا وهي تعتبر من أغنى الدول في العالم بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وقد عزز قطاع النفط والغاز بشكل رئيسي النمو الذي تشهده قطر فهو أكبر قطاع اقتصادي في الدولة حيث يمثل 50% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 وارتفع إلى 58% سنة 2011،⁴ ومثل 49% سنة 2014 وهذه القيمة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي القطري

(مليار ريال قطري) لسنتي 2013-2014

2014		الربع الثالث	الناتج المحلي الإجمالي
الربع الثاني	الربع الثالث		
96,722	95,263	99,53	القطاع النفطي
92,932	97,817	85,904	القطاع غير نفطي
189,654	193,08	185,433	المجموع

المصدر: تقرير التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي للربع الثالث 2014، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر، 15 ديسمبر 2014، ص 8.

يرجع انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بشكل مبدئي إلى تراجع إنتاج النفط الخام والقيام ببعض أعمال الصيانة في مصانع الغاز الطبيعي بما يفسر انخفاض حجم الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك انخفاض مستويات الأسعار الدولية للنفط الخام والغاز، أما الزيادة في القطاعات الغير نفطية في قطر فترجع إلى النمو المرتفع في الربع الثالث لعام 2014 في قطاع الخدمات.⁵ أما تركيبة الصادرات القطرية فكانت أغلبها وقود معدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة حيث شكلت 83% من إجمالي الصادرات في الربع الأول من سنة 2015،⁶ وقد سجلت قيمة الصادرات القطرية انخفاضا في الربع الأول من سنة 2015 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط المساهم الأكبر في قيمة الصادرات القطرية.

وقد بذلت الحكومة القطرية جهودا كبيرة لتقليل اعتماد قطر على الإيرادات النفطية، إذ استثمرت في قطاعات لا ترتبط بالطاقة مثل الخدمات المالية والصحة والسياحة.

3. السعودية: تحتل المملكة العربية السعودية المراتب الأولى عالميا من حيث احتياطي البترول وإنتاجه وتصديره وهي أكبر منتج للبتر وكيمياويات في العالم العربي، كما تصنف المملكة كواحدة من أكبر 20 اقتصادا في العالم.⁷

يعتمد الاقتصاد السعودي هو الآخر على عائدات النفط بنسبة كبيرة مما يجعل اقتصادها عرضة لانخفاض الأسعار في الأسواق العالمية واستفادتها من الفوائض المالية الكبيرة لهذا القطاع من جهة أخرى، فقد سيطر القطاع النفطي على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات السعودية الإجمالية سنة 2014 حيث قدرت ب 83% بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2013، إلا أن القطاع النفطي يبقى المساهم الأكبر في قيمة الصادرات السعودية.⁸

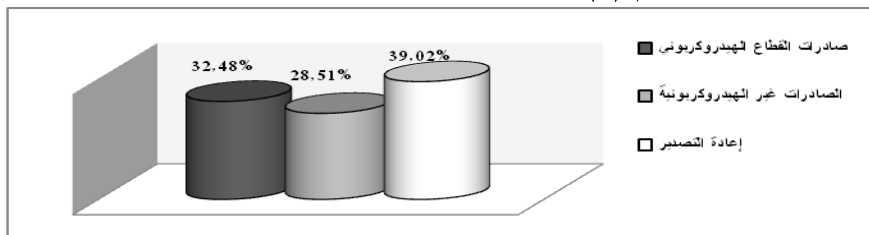
4. الإمارات: شهدت الإمارات العربية خلال الفترة 2005-2008 نموا اقتصاديا استثنائيا، أدى إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في المنتجات العقارية، وتفتنت الإمارات في فن البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت النموذج المالي الأول للمنطقة، واستقطبت مستثمري العالم، وبهذا ارتفعت معدلات الاستثمار إلى مستويات فاقت التوقعات وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلية لسن قوانين تجيز

للمستثمر الأجنبي التملك الحر في قطاع العقارات، وحرية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولدت علاقة مثالية بين المستثمر والحكومة بشكل عام.⁹

هذا النمو السريع غير الحذر ونتيجة للأزمة المالية العالمية في عام 2008 تقلص هذا النشاط بشكل كبير، وذلك لارتباط سوق الإمارات بالسوق العالمي عامة والسوق العقاري خاصة، والذي أدى إلى تعرض عدد من الشركات الخاصة والحكومية إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المترتبة على الاستثمارات في القطاع العقاري ولولا عوائد النفط المرتفعة لكان الوضع أسوأ.¹⁰ فالقطاع النفطي مازال يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

لقد تزايد ناتج القطاعات غير النفطية لدولة الإمارات، وتراجعت معه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي للدولة من 39.43% سنة 2012 إلى 38.85% سنة 2013، وقد أسهم في تطور القطاعات غير النفطية النمو الجيد والنشط بقطاعات السياحة والنقل والتخزين والاتصالات والعقارات وخدمات الأعمال والتشييد والبناء والتجارة الخارجية والمشروعات المالية.¹¹ ومع ذلك بقيت عوائد النفط تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات الإماراتية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تركيبة الصادرات الإماراتية لسنة 2013



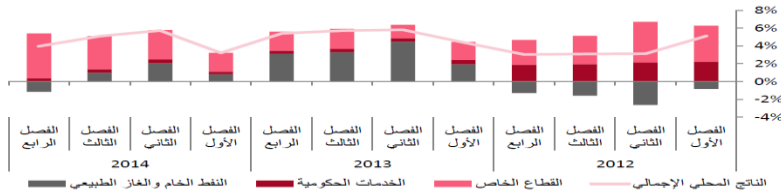
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإحصاء، الإصدار الثاني والعشرين.

من خلال الشكل يتضح أن القطاع النفطي مازال يمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي الصادرات الإماراتية سنة 2013، وقد انخفضت الصادرات الإماراتية النفطية والمرتبطة بهذا القطاع في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، فيما زادت نسبة الصادرات غير الهيدروكربونية، وجاء هذا التحسن في الصادرات غير النفطية إلى جهود الدولة لدعم وتنمية الصادرات وإيجاد منافذ وأسواق جديدة والتقليل من الواردات والتركيز على قطاع الخدمات، وبفضل المقومات الهيكلية وسياسة التنويع الاقتصادي التي تتبعها الإمارات

العربية كان هناك أداء قوي للاقتصاد الإماراتي سنة 2013 على الرغم من الصعوبات والأوضاع الاقتصادية المتقلبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي.¹²

5. البحرين: تعرض الاقتصاد البحريني إلى عدة هزات في السنوات الأخيرة بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي، وانتهاء بالأزمة السياسية التي عاشتها المملكة في فيفري 2011 وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي في المملكة شهد تراجعاً ملحوظاً إلا أنه إجمالاً لم يتعرض الاقتصاد لأية انهيارات كارثية¹³، فكل دول الخليج أمّن ارتفاع أسعار النفط العالمية البلاد من مضاعفات وتداعيات الأزمة المالية العالمية على عائدات الدولة إلا أن اعتماد اقتصادها الكبير على إيرادات النفط تزيد من احتمالية تضاعف المخاطر الاقتصادية والمالية للدولة في حالة انخفاض أسعار النفط كما حدث في أواخر سنة 2014 وسنة 2015.

الشكل رقم (3): مساهمة كل قطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين



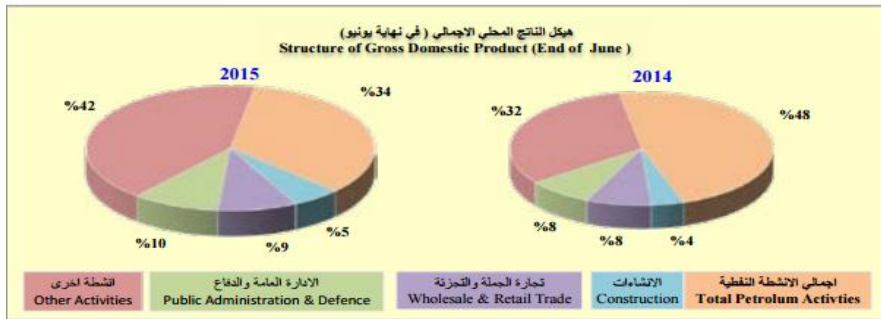
المصدر: التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني ديسمبر 2014، مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين، مارس 2015، ص 4.

ارتفع معدل توسع القطاعات غير النفطية في البحرين من 3% سنة 2013 إلى 4.9% سنة 2014، وكانت أقوى زيادة لهذا النمو في قطاع البناء الذي نما بنسبة 1.4% في الربع الأول إلى 12.5% في الربع الأخير، وهو ما يعكس الشروع في عدد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في مجالات عديدة منها النقل البري كذلك قطاع الفنادق والمطاعم.¹⁴

من خلال الشكل (3) يتضح جلياً تحكم معدلات نمو القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي فهناك علاقة طردية بين نسبة نمو كل منهما، كذلك النمو الاقتصادي أصبح يعتمد بشكل متزايد على نشاط القطاع الخاص بينما أصبح قطاع الخدمات الحكومية لا يمثل سوى نسبة متواضعة من إجمالي النمو الاقتصادي.

6. **سلطنة عمان:** كباقي دول الخليج العربي يعتمد الاقتصاد العماني بشكل كبير على الأنشطة النفطية، فاستمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية العالمية أثر على الأداء الكلي للاقتصاد العماني، ورغم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان على قطاع الخدمات إلا أن القطاع النفطي أيضا يمثل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي إذ قدرت سنة 2011 بحوالي 28% وارتفعت إلى 48% في نهاية شهر جوان من سنة 2014 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تركيبة الناتج المحلي الاجمالي لسلطنة عمان مقارنة سنة 2014 ب 2015 (نهاية شهر جوان)



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2015، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، المجلد 26، 2015، ص 5.

يساهم قطاع الخدمات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان، لكن القطاع مرتبط بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع النفطي لاعتماد الخدمات الحكومية على الإيرادات النفطية، وتبقى الأنشطة الصناعية غير قادرة على أن تحل محل القطاع النفطي، وبالتالي تبقى الإيرادات النفطية تتحكم في عجز أو فائض الموازنة العامة للبلد وكذلك في رصيد الميزان التجاري، وبالتالي فإن أي تذبذب في سعر هذه السلعة سيؤثر على رصيد الميزان التجاري، وهذا ما حدث عند انخفاض أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت معها قيمة الصادرات العمانية ومنها انخفاض فائض الميزان التجاري من 5,6 مليار ريال عماني سنة 2008 إلى 3,7 مليار ريال عماني سنة 2009، وبعد التحسن في أسعار البترول وعودتها في مستوياتها العادية ارتفع رصيد الميزان التجاري لزيادة قيمة الصادرات.¹⁵

ثانيا: آثار أزمة الديون السيادية على الدول العربية.

تتعدد آثار أزمة الديون السيادية على اقتصاد الدول العربية وتتمثل هذه الآثار في:¹⁶

1. **على صعيد السياحة:** عندما تعتمد البلدان الأوروبية إلى التشف وسيادة حالة من الركود فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السفر الخارجي والسياحة الأوروبية في المنطقة العربية، وبالتالي سوف تنقلص إيراداتها وعمالها.
2. **على صعيد الاستثمار وأسواق المال:** تراجع تدفق الاستثمارات صوب الدول العربية، حيث قامت شركات مرموقة بسبب أوضاعها المالية وانحسار أموالها بالانسحاب من هذه الدول، لكن في المقابل سوف تتوجه الاستثمارات العربية صوب بلدان عربية بعد اهتزاز الثقة بالاقتصاد الأوروبي، وتحول الاستثمارات العربية إلى الدول العربية نفسها يوفر مكسبين: الأول أنه يوفر ضمانات أكبر لنمو هذه الاستثمارات بدلا من تعرضها للمزيد من المخاطر، وثانيها أن هذه الاستثمارات تفتح لنفسها أسواقا واعدة من دون منافسة عربية.
- أ. ستؤدي أزمة منطقة اليورو إلى انسحاب البنوك الدولية الرئيسية من تمويل بعض المشاريع العربية، مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الدول العربية وبنوكها المحلية للتمويل الذاتي لبرامجها التنموية.
- ب. تسببت أزمة اليورو إلى جانب عوامل تتعلق بالأحداث السياسية العربية إلى تراجع نشاط أسواق المال العربية بسبب تراجع تعاملات الأجانب، وبعض المستثمرين المحليين.
3. **المديونية العربية المحررة باليورو:** مع تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وبعض العملات العربية وسيادة معدلات الفائدة المنخفضة فستتخف قيمة وأعباء الديون العربية المحررة باليورو على الحكومات والمصارف العربية، لكن أي ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية سوف يسفر عن ارتفاعات مماثلة في أسعار الفائدة في منطقة اليورو.
4. **تحويلات العاملين العرب في أوروبا:** تراجع قيمة تحويلات العمالة العربية في دول منطقة اليورو إلى بلدانهم، أخذا في الاعتبار أن هذه التحويلات تمثل مصدرا كبيرا للعملات الأجنبية في هذه البلدان ومصدر عيش رئيسي لأسر هذه العمالة.

5. التجارة الخارجية: لأزمة منطقة اليورو آثار إيجابية وسلبية على التجارة العربية حيث:

- سيؤدي تراجع سعر صرف اليورو إلى انخفاض تكلفة المستوردات العربية من أوروبا وبالتالي تراجع أسعارها على المستهلك.
- ستقل منافسة الصادرات العربية لارتفاع تكلفتها نسبياً باليورو مما يؤدي إلى تراجعها، وبالتالي ضعف التصدير إلى منطقة اليورو.
- إن إتباع دول اليورو لسياسات مالية تقشفية سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام والخاص وبالتالي تراجع مستوردات هذه الدول من الدول العربية.

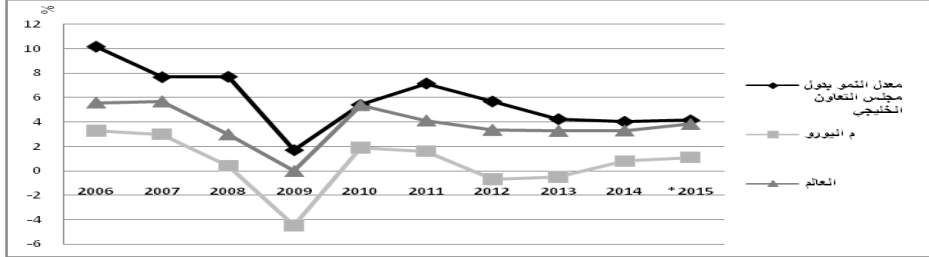
6. ستتقلص المعونة الخارجية الأوروبية لقطاع الأعمال العربي سواء كانت فنية أو مالية.

إن تأثير أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو على الدول العربية سيكون بطريقة غير مباشرة وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى حسب درجة الانفتاح الاقتصادي وتشابك العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع دول منطقة اليورو، وستمس هذه التأثيرات العديد من المؤشرات الاقتصادية، نركز في العنصر الموالي على تأثير معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً: تأثير أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو على معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي.

في ظل تواصل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع عائدات النفط تأثرت معدلات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي قبل أزمة الديون السيادية وبعدها، الشكل الموالي يوضح نسب النمو للدول العربية محل الدراسة ومقارنتها بمعدل النمو بمنطقة اليورو والعالم.

الشكل رقم (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي
ومنطقة اليورو والعالم خلال الفترة (2015-1996)

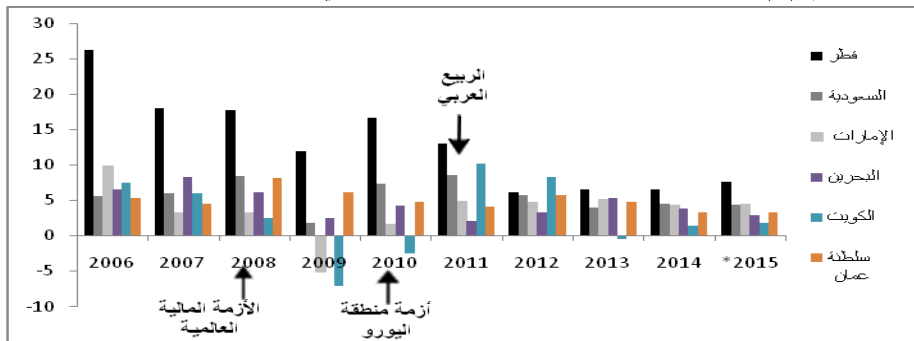


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2015.

World economic outlook, International Monetary Fund, october 2014
من خلال الشكل يتضح تأثر نسب النمو في العالم ومنطقة اليورو وكذلك متوسط النمو لدول مجلس التعاون الخليجي بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجع النمو في منطقة اليورو إلى -4,5% سنة 2009 وكذلك في الدول العربية تراجع من 7,7% إلى 1,68% سنة 2008 و2009 على التوالي، بعدها بدأ التحسن في الاقتصاد العالمي وفي منطقة اليورو والاقتصاديات العربية لكن سرعان ما عاودت معدلات النمو التراجع بعد سنة 2011 بسبب أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو، إذ تراجعت معدلات النمو بدول منطقة اليورو التي تعتبر أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لدول الخليج العربي، تبعها تسجيل معدلات نمو موجبة لكن أقل من المعدل المعتاد بدول الخليج، حيث بقي التذبذب في معدلات النمو سنة 2012 و2013 و2014.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فهي دول مصدرة للنفط ومن شأن تقليص اعتمادها على القطاع النفطي إخراج اقتصادياتها من تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية، والمعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بجملة من المتغيرات تشمل مستويات الإنتاج النفطي، التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة.¹⁷ والشكل الموالي يبين معدلات النمو لكل دولة من دول الخليج على حدى.

الشكل رقم (6): معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2006-2015

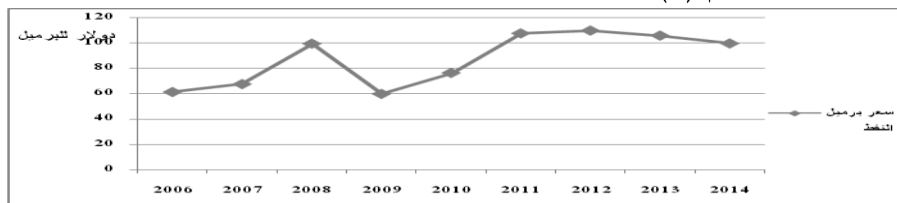


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2015.

World economic outlook, International Monetary Fund, october 2014.

من خلال الشكل يتضح تراجع معدل النمو بدول الخليج نتيجة الأزمة المالية العالمية التي صاحبها انخفاض حاد في أسعار البترول إذ انخفضت من حوالي 100 دولار للبرميل سنة 2008 إلى قرابة 60 دولار سنة 2009 (الشكل رقم 7)، هذا تسبب في تراجع معدلات النمو بجميع دول الخليج لاعتماد ناتجها الإجمالي بنسبة كبيرة على عائدات النفط والغاز، حيث سجلت الإمارات والكويت معدل نمو سالباً سنة 2009 قدر ب -5,2% و -7,1% على التوالي، بعدها سجلت معدلات نمو إيجابية بعد التعافي النسبي للاقتصاد العالمي وعودة أسعار البترول للارتفاع، ومع ظهور أزمة الديون السيادية وتسجيل معدلات نمو سالبة بمنطقة اليورو سنة 2012 انخفضت معدلات النمو أيضاً بدول الخليج بحكم ارتباط هذه الدول بالاقتصاديات الأوروبية وبالأخص دول منطقة اليورو.

الشكل رقم (7): تطور سعر برميل النفط خلال الفترة 2006-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة OPEC:

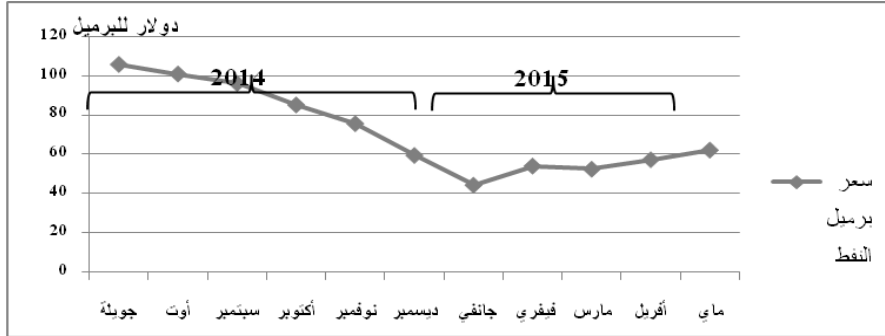
[/http://www.opec.org/opec_web/en](http://www.opec.org/opec_web/en)

تعتبر أزمة الديون السيادية أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى تراجع معدلات النمو بدول مجلس التعاون الخليجي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فأهم قنوات تأثير الأزمة على معدلات النمو لهذه الدول نذكر:

1. انهيار أسعار البترول:

تعددت أسباب انهيار أسعار البترول في السوق العالمية فبعد عودة الأسعار إلى مستوياتها بعد الأزمة المالية العالمية، بدأت تتراجع بمستويات غير معهودة بداية من النصف الأول من سنة 2014، حيث شهدت أسعار النفط منذ بداية السداسي الثاني من سنة 2014 وخلال سنة 2015 تراجعا كبيرا لأسعار البترول وصلت إلى أقل من 50 دولار للبرميل، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): سعر برميل النفط نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة opec

[/http://www.opec.org/opec_web/en](http://www.opec.org/opec_web/en)

أهم أسباب انهيار أسعار البترول:

أ. الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة ضعف النمو بمنطقة اليورو وتباطئه في العديد من الدول، رغم تعافي الاقتصاد الأمريكي أكبر الاقتصاديات في العالم، أدى هذا إلى انخفاض أسعار البترول فتراجعت عائدات الدول النفطية وهذا سيؤثر حتما على معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي.

ب. ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ووفرة المعروض من النفط الخام خارج دول منظمة الأوبك.

- ج. زيادة إنتاج النفط نتيجة تعافي الإنتاج بليبيا وزيادته بالعراق ورفض السعودية على عدم تقليص إنتاجها من النفط الخام وبهذا يكون العرض أكبر من الطلب.
2. انخفاض معدلات النمو بدول منطقة اليورو أدى إلى تراجع قيمة وحجم واردات المنطقة على مختلف السلع، وبالتالي انخفاض الطلب على صادرات منطقة الخليج العربي مما يؤثر على معدلات النمو في المنطقة.
3. يمكن أن يؤدي انخفاض سعر صرف اليورو إلى تراجع تنافسية السلع الخليجية في منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي بعد دول آسيا، وبالتالي تراجع الطلب عليها مما يقلل من إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يؤثر على معدلات النمو بالمنطقة.
4. تسبب أزمة الديون السيادية في تراجع عدد السياح الوافدين إلى منطقة الخليج العربي ما تسبب في انخفاض عائدات السياحة وتأثير هذه الأخيرة على معدلات النمو، لكن دول الخليج العربي تبقى مؤهلة لتكون أهم المناطق السياحية عالمياً.

الخاتمة:

تعتبر منطقة اليورو ثاني أهم شريك اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بعد دول آسيا لذلك فإن أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد هذه الدول، إذ كان لضعف النمو بمنطقة اليورو سبب في تراجع معدلات النمو أيضا بدول مجلس التعاون الخليجي، فما يزال اقتصاد هذه الدول يعتمد على عائدات النفط ويتأثر أكثر بتذبذب أسعاره في السوق العالمية، ولم يختلف تأثير أزمة الدول السيادية بمنطقة اليورو على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لنقارب هيكل اقتصادها ودرجة ارتباط اقتصادها باقتصاد دول منطقة اليورو، لذلك فإن معدلات النمو بدول الخليج العربي تأثرت بالتطورات الاقتصادية بدول منطقة اليورو عبر العديد من القنوات أهمها تراجع أسعار النفط، عائدات السياحة، قيمة وحجم الطلب على الصادرات، لذلك كان لزاما عليها:

- تملك دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلات مالية وطبيعية وبشرية تفرض عليها تشجيع القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات لتجنب تأثيرات انهيار أسعار النفط في السوق العالمية وتراجع عوائده.

- على دول مجلس التعاون الخليجي الاهتمام أكثر بقطاع السياحة وتنويع وجهة صادراتها السلعية تفاديا لتراجع الطلب بالاقتصاديات المتقدمة.
- تشجيع التكامل الاقتصادي العربي وزيادة حجم الاستثمارات والتجارة البينية العربية.

الهوامش

- ¹ جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مكة المكرمة، 2 سبتمبر 2014 تاريخ الاطلاع: 10:22 2015/06/15 متاح على الموقع:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/08/201481493035249222.htm>
- ² نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات دائرة الإحصاء، 2014، ص21.
- ³ الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013، ص155.
- ⁴ الاقتصاد القطري، بنك قطر للتنمية، تاريخ الإطلاع 11:30 2015/06/3 متاح على الموقع:
<http://qatar.smetoolkit.org/qatar/ar/content/ar/53619/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A>
- ⁵ التقديرات الربعية للنتاج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي للربع الثالث 2014، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء دولة قطر، الإصدار 15 ديسمبر 2014، ص ص 2، 3.
- ⁶ النشرة الربعية لإحصاءات التجارة الخارجية، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الربع الأول، قطر، ماي 2015، ص7.
- ⁷ الاقتصاد السعودي في عيون العالم، مجلس الغرف السعودية، تاريخ الإطلاع 14 جوان 2015 يوم الأحد 8:00 متاح على الموقع:
<http://www.csc.org.sa/Arabic/AboutKSA/SaudiEconomy/Pages/SaudiEconomyInWorldEyes.aspx>
- ⁸ إحصائيات التجارة الخارجية التقرير السنوي 2014، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 10..
- ⁹ الخليج 2013 الثابت والمتحول، مرجع سبق ذكره، ص155.
- ¹⁰ نفسه المرجع السابق، ص155.
- ¹¹ التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014، وزارة الإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، الإصدار الثاني والعشرين 2014، ص25.
- ¹² نفس المرجع السابق، ص25.

- ¹³ الخليج 2013 الثابت والمتحول، مرجع سبق ذكره، ص120.
- ¹⁴ التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني ديسمبر 2014، مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين، مارس 2015، ص ص 2، 3.
- ¹⁵ النشرة الإحصائية الشهرية أكتوبر 2015، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، المجلد 26، 2015، ص 9.
- ¹⁶ حمدي الطباع، أثر أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي -المشكلة والحلول المقترحة-، منتدى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي، اتحاد رجل الأعمال العرب، بيروت، 29 مارس 2012، ص 5-10.
- ¹⁷ جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره.